حول تطبيق نظام التمثيل النسبي في تونس

دراسة معياريّة لنظام انتخابات المجلس الوطني التأسيسي - تونس 2011-

ودراسة مقارنة لمختلف الصيغ

إنجاز:

هادي طرابلسي*

- **جامعي تونسي ومدير شؤون التدريب سابقا بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات**

ملخّص

تتناول هذه الدراسة نظام القائمة النسبية في علاقته بمحدد الصيغ الممكنة داخله لتحويل عدد الأصوات إلى مقاعد. نذكر بالمعايير العامة لتصميم النظام الانتخابي ثم نعرج باقتضاب لمختلف النظم الانتخابية المستعملة في مختلف أنحاء العالم. نتناول بالدرس تحديدا نظام القائمة النسبية المغلقة بصيغة أكبر البقايا الذي تم تطبيقه في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي .ندرس تحقق مختلف معايير التمثيلية وتحقيق محفزات المصالحة الوطنية وتمكين السلطة التنفيذية من تحقيق الاستقرار. بعد ذلك ندرس مختلف طرق احتساب عدد المقاعد في هذا النظام. نبين الخصائص العامة لكل صيغة من الصيغ المستعملة. ندرس تناسبية كل صيغة من خلال تطبيقها على توزيع الأصوات في الدوائر وفق إحصاء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي 2011 بتونس. من الناحية العملية، تفيد هذه الدراسة القائمين على تصميم النظام الانتخابي القادم في تحديد الصيغة الملائمة لتطور الأوضاع السياسية في تونس في المرحلة المقبلة من الفترة الانتقالية و في ضوء تجربة المجلس الوطني التأسيسي وما إذا كان ضروريا مراجعة الصيغة التي تم استعمالها في انتخابات 2011 أو الإبقاء عليها في الانتخابات البرلمانية القادمة.

شكر وامتنان:

- شكرا للدكتور محمد الصغير عاشوري عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المكلف بالتدريب على مساهمته بتقديم المعطيات ومراجعة هذا العمل وإصلاحه

- كل الشكر والامتنان لخبيري – برنامج BRIDGE- عماد يوسف و للمستشارة دنيا بن رمضان من منظمة IDEA International على الاهتمام الدائم وعلى المساعدة والتشجيع

- شكرا لخبيرة – برنامج BRIDGE- ألكسندرا هوفلاك – Alexandra Hovelacque- على تعاونها البنّاء

- شكرا لمستشاري برنامج الأمم المتحدة بتونس خصوصا فنسنت داكروز (Vincent Dacruz) و فرناندا لوبيز (Fernanda Lopes) لتعاونهما الكامل

مراجع

- كل الأرقام المتعلقة بالانتخابات الواردة في هذه الدراسة أخذت استنادا على الإحصائيات التي وردت في تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الصادر في 22 فيفري2012 بالرائد الرسمي التونسي والمتاح على موقع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات www.isie.tn

- الإحصائيات المتعلقة بتركيبة المجلس الوطني التأسيسي أخذت من الموقع الرسمي للمجلس الوطني التأسيسي www.anc.tn

- في تعريف النظم الانتخابية وتبويبها تم الاعتماد أساسا على معطيات من كتاب " أشكال النظم الانتخابية" – دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات نسخة -2010 - تأليف أندرو رينولدز ، بن ريلي و أندرو إيلي بالاشتراك مع آخرين تعريب أيمن أيوب

الفهرس

1- في تصميم النظام الانتخابي

1-1- المعايير العامة 3

1-2- أنواع النظم الانتخابية 3

2- دراسة معيارية لتجربة انتخابات 2011

2-1- نظام القائمة النسبية بصيغة أكبر البقايا 5

2-2- دارسة في تحقق التمثيلية 6

2-3- توفير محفزات المصالحة واستقرار الحكومة 8

3- طرق أخرى لاحتساب المقاعد في نظام القائمة النسبية

3-1- طرق أخرى لحساب الحاصل الانتخابي في نظام أكبر البقايا 10

3-2- طريقة أعلى المتوسطات 11

4 - دراسة مقارنة لمختلف الصيغ

4-1- مقارنة طردية الصيغ: المحافظة على ترتيب القائمات على أساس التصويت 14

4-2- مقارنة تناسبية الصيغ ونسبة الأصوات الضائعة 15

5- خاتمة واستنتاجات 16

1- في تصميم النظام الانتخابي

1-1- المعايير العامة

- المعايير العامة هي ببساطة هي ما يراد تحقيقه وما نسعى لتفاديه من أجل الوصول للشكل الذي نريده للسلطة التشريعية والتنفيذية والعلاقة بينهما. تشكل الأوضاع السياسية القائمة والتي يراد إما المحافظة عليها أو تجاوزها الدافع الرئيسي لتغيير النظام الانتخابي أو الإبقاء عليه.

- تبدو في بعض الأحيان محددات واقعية طبيعية لا تجعلنا نتمادى في أحلامنا حول تصميم نظام انتخابي عادل حسب ما نعتقد. فنسبة الأمية مثلا وضعف المستوى العلمي للناخبين يحد طبيعيا من تصميم الأنظمة التي تتيح قدرا أكبر من الخيارات للمرشحين والأحزاب وترتيبهم حسب رغبة الناخبين. ذلك أن هذا النوع من النظم يؤدي إلى تعقيدات في ورقة الاقتراع تشكل صعوبة في التعامل معها.

- في بعض الأحيان ، يضطر مصممو النظم الانتخابية إلى المقايضة بين مجموعة من الرغبات والأهداف المتناقضة كأن يتم التخلي عن الرغبة في تمكين الأفراد المستقلين من الوصول بكثافة إلى المؤسسة التشريعية في مقابل التشجيع على قيام أحزاب قوية قادرة على قيادة البلاد في المراحل الانتقالية.

- عادة ما يتم تحديد أربعة معايير رئيسية للنظم الانتخابية وهي: تحقيق مستويات التمثيل، تحقيق أهمية الانتخابات وإتاحتها للجميع ، توفير محفزات المصالحة الوطنية و تحقيق الاستقرار والشرعية للسلطة التنفيذية. ويمكن إضافة معايير أخرى حسب الأوضاع الخاصة بكل ظرف.

- من حيث السياق المقارن لا بد من القول أن أي نظام انتخابي لن يعمل بنفس الطريقة في بلدان مختلفة. فعلى الرغم من وجود بعض التجارب المتماثلة في أنحاء مختلفة من العالم، إلا أن النتائج تختلف حسب السياق الاجتماعي والسياسي حيث يتم تطبيقها. فمثلا بالرغم من وجود رأي سائد حول أن نظم الأغلبية تميل إلى تحديد ألوان الطيف السياسي في السلطة التشريعية بينما تشجع على تعددها النظم النسبية فإن تجارب مثل كندا والهند حافظت على التعدد الحزبي في ظل نظام أغلبي بينما أنتج النظام النسبي سيطرة الحزب الواحد في جنوب إفريقيا وناميبيا وأماكن أخرى.

- بعد تجربة إيطاليا سنة 1993، قامت بلدان كثيرة حول العالم بتغيير نظمها الانتخابية وفي غالبية الحالات انحصرت عملية التغيير في جوانب غير رئيسية، كاعتماد صيغة جديدة لتوزيع المقاعد في المجلس المنتخب، أو بعض التعديل في توزيع الدوائر الانتخابية. معظم البلدان التي قامت بتغيير نظمها الانتخابية اتجهت نحو مزيد من النسبية فيها، وذلك إما بإضافة عنصر نسبي إلى نظام الأغلبية أو باستبدال كامل للنظام القديم بنظام القائمة النسبية.

1-2- أنواع النظم الانتخابية

- يوجد عدد كبير من النظم الانتخابية ، إلا أنه يمكن تصنيفها ضمن 12 نظام أساسي، تقع غالبيتها ضمن ثلاث عائلات رئيسية وهي : نظم أغلبية، نظم نسبية ونظم مختلطة.

1-2-1- نظم الأغلبية

- في النظم الأغلبية يفوز المرشح المتحصل على أعلى نسبة من أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية.وهناك خمسة أنواع من نظم الأغلبية: نظام الفائز الأول، نظام الجولتين، نظام الكتلة، نظام الكتلة الحزبية و نظام الصوت البديل. وتختلف هذه النظم بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها في الدائرة (دوائر أحادية أو تعددية) وبحسب نوع الأغلبية (أغلبية نسبية أو مطلقة).

- في نظام الأغلبية النسبية يمكن أن يقوم الاقتراع على دورة واحدة ويفوز المرشح الحاصل على أعلى نسبة من الأصوات ويسمى هذا النظام بنظام الفائز الأول وهو مستخدم في الولايات المتحدة وبريطانيا والهند وكندا. وفي نظام الكتلة، لكل ناخب عدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد في الدائرة ويفوز المرشحون الحاصلون على أعلى عدد من الأصوات. أما في نظام الكتلة

الحزبية، فيملك الناخبون صوتا واحدا في دوائر متعددة العضوية و يختارون بين قوائم مرشحي الأحزاب ولا يختارون الأفراد و يفوز الحزب الذي حصل على أعلى الأصوات بكل المقاعد في الدائرة.

- أما الأغلبية المطلقة فيمثلها أساسا نظام الجولتين ونظام التصويت البديل أو التفضيلي.وفي نظام الجولتين لا بد للفائز من الحصول على أكثر من 50% من أصوات الناخبين وهو نظام مستخدم في فرنسا. أما نظام الصوت البديل أو التفضيلي فيطبق ه عادة في دوائر فردية، ويقوم الناخب بترتيب المرشحين طبقا لاختياراته. يفوز في هذا النظام المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة. وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة، يتم استبعاد المرشح الذي حصل على أقل رقم تفضيلي ويتم إعادة فرز أوراقه بناء على التفضيل الثاني و إضافتها لبقية المرشحين، وهكذا حتى يحصل أحدهم على الأغلبية المطلقة ويطبق هذا النظام أساسا في أستراليا.

1-2-2- نظم التمثيل النسبي

- في نظم التمثيلية النسبية تسعى مختلف الطرق والصيغ المستعملة إلى تمكين كل حزب أو قائمة مرشحة من الحصول على عدد من المقاعد في الهيئة المنتخبة متناسب مع عدد أصوات الناخبين المتحصل عليها. هناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي: نظام القائمة النسبية ونظام الصوت الواحد المتحول. يُستخدم نظام التمثيل النسبي في حوالي 35 % من البلدان التي تعتمد الانتخابات وإليه تتجه معظم الديمقراطيات الجديدة خصوصا في الفترات الانتقالية. في أغلب الحالات يتم استخدام نظام القائمة النسبية ولا يتم استخدام نظام الصوت الواحد المتحول حاليا سوى في أيرلندا ومالطا.

- تضم قائمة التمثيل النسبي قائمة المرشحين التي يقدمها كل حزب للناخبين الذين يدلون بأصواتهم للحزب. يحصل كل حزب على مقاعد تتناسب تقريباً مع حصته من أصوات الناخبين. يتم انتقاء المرشحين الفائزين من خلال القوائم بناء على ترتيب مواقعهم فيها. يمكن تصنيف أنظمة قائمة التمثيل النسبي حسب نوع القائمة إن كانت مغلقة أو مفتوحة أو حرة و حسب الصيغة الانتخابية المستخدمة في توزيع المقاعد من بين صيغتين أساسيتين هما صيغة الباقي الأكبر و صيغة المتوسط الأعلى.

- في نظام القائمة المغلقة يختار الناخبون القائمة المفضلة لديهم دون إمكانية المفاضلة بين المرشحين داخل تلك القائمة و يعتمد هذا النظام مثلاً في جنوب افريقيا، اسبانيا وفي العراق وفي تونس بعد الثورة. نظام القائمة المفتوحة يتيح للناخب اختيار المرشح المفضل لديه على قائمة الحزب في هذه الحالة يفوز مرشحو القائمة حسب الأصوات الفردية التي حصلوا عليها. يستخدم هذا النظام في السويد حيث يفوز المرشح الذي ينال 8% من أصوات القائمة بغض النظر عن الترتيب المتبع من قبل القائمة. أما في نظام القائمة الحرة فيتمتع الناخب بعدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد. يوزع الناخب أصواته على مختلف المرشحين سواء كانوا يتبعون لقائمة حزب واحد أو لقوائم أحزاب مختلفة كما يمكن للناخب أعطاء أكثر من صوت واحد من أصواته لمرشح واحد. يستخدم هذا النظام في لوكسمبورغ وسويسرا

1-2-3- النظم المختلطة

- تشمل النظم المختلطة نوعين من النظم: النظم المتوازية ونظم النسبية المختلطة

- في النظم المتوازية يقوم الناخبون باختيار ممثليهم باستخدام نظامين انتخابيين مختلفين: أحدهما نظام التمثيل النسبي والآخر أحد نظم الأغلبية ومن البلدان التي تستخدمه اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا والسنيغال وتونس قبل ثورة 14 جانفي2011 وليبيا في انتخابات 2012

- نظم النسبية المختلطة مشابهة للنظم المتوازية مع اختلاف أن مقاعد التمثيل النسبي تستخدم لتعويض الخلل الناتج عن مقاعد دوائر الأغلبية ومن البلدان التي تستخدمه نذكر ألمانيا والمكسيك والمجر وبوليفيا وكلها تستخدم نظام الفائز الأول في الشق الأغلبي وفي المجر يستخدم نظام الجولتين في النظام الأغلبي المصاحب للتمثيل النسبي.

2- دراسة معيارية لتجربة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي –تونس 2011-

2-1- نظام القائمة النسبية بصيغة أكبر البقايا

- في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 - تم تحديد الدوائر الانتخابية و توزيع المقاعد بكل دائرة على قاعدة مقعد لكل 60000 ساكن و يسند مقعد إضافي لكل دائرة كلما تبين بعد تحديد عدد المقاعد المخصصة لها أن عملية ضبط عدد المقاعد تفضي الى بقية تفوق 30000 ساكن.كما يسند مقعدان إضافيان للولايات التي يقل عدد سكانها عن 270000 ساكنا و مقعد إضافي للولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 270000 و 500000 ساكن .تم إحداث 27 دائرة انتخابية داخل الوطن تضم 199 مقعدا و6 دوائر بالخارج للتنافس على 18 مقعدا. تم تقسيم الدوائر داخل الوطن على عدد ولايات الجمهورية التونسية مع إضافة دائرة بولاية تونس و دائرة بولاية صفاقس و دائرة بولاية نابل عملا بمقتضيات الفصل 33 من مرسوم عدد 35 لسنة 2011 الذي نص أن لا يتجاوز عدد المقاعد في كل دائرة 10 مقاعد .

- خضعت هذه الانتخابات لنظام القائمة النسبية وتم اعتماد نظام **القائمة المغلقة** ويمكن أن تكون قائمة حزبية أو تابعة لإتلاف أحزاب أو متكونة من مستقلين. ويتم تسمية أعضاء قائمات المرشحين على أساس التناوب العمودي بين النساء والرجال بالتناصف بيت الجنسين داخل كل قائمة.

- في كل دائرة يسند في مرحلة أولى إلى القائمة عدد مقاعد بعدد المرات التي تحصلت فيها على الحاصل الانتخابي في الدائرة وهو حاصل قسمة عدد الأصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة وفق **صيغة هاري** Hare.فإذا بقيت مقاعد لم توزع على أساس الحاصل الانتخابي فانه يتم توزيعها في مرحلة ثانية على أساس **أكبر البقايا** على مستوى الدائرة دون اعتبار نسبة حسم.

مثال : دائرة أريانة

عدد الأصوات الصحيحة = 198988

عدد المقاعد = 8

الحاصل الانتخابي بصيغة هاري = 24623. 25

القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد توزيع حسب الحاصل	الباقي	عدد المقاعد توزيع حسب أكبر البقايا	عدد المقاعد
حركة النهضة	71170	2	21924	1	3
حزب المؤتمر	27570	1	2947	0	1
حزب التكتل	17790	0	17790	1	1
القطب الحداثي	13719	0	13719	1	1
الحزب الديمقراطي	9869	0	9869	1	1
الحزب الليبرالي	6621	0	6621	1	1
المجموع	146739	3	72870	5	8
نسبة الأصوات "الضائعة"	%26.25	//////////////////	//////////////////	//////////////////	//////////////////

جدول عدد1: توزيع المقاعد بدائرة أريانة بصيغة أكبر البقايا

2-2- دارسة في تحقق التمثيلية

2-2-1-التمثيل الجغرافي والحزبي:

- يعني التمثيل الجغرافي حصول كل منطقة، سواء كانت قرية أو مدينة، أو ولاية أو دائرة انتخابية، على ممثلين لها في الهيئة التشريعية، يتم انتخابهم من قبل تلك المنطقة ويكونوا مسؤولين في نهاية المطاف أمامها.

- يتم التمثيل الحزبي أو الإيديولوجي لمجتمع ما في الهيئة التشريعية، من خلال وصول ممثلين عن الأحزاب السياسية أو مستقلين أو خليط منهما.

- أدى هذا النظام إلى تنوع كبير في الهيئة المنتخبة وهي المجلس الوطني التأسيسي من حيث التوزيع الإيديولوجي والحزبي حيث تمكن 18 حزبا وائتلافا من الحصول على مقاعد وتمكنت 9 قائمات مستقلة من الحصول على مقاعد هي أيضا وهو تنوع إيديولوجي لم تشهده أي من المجالس السابقة في تاريخ تونس الحديث.

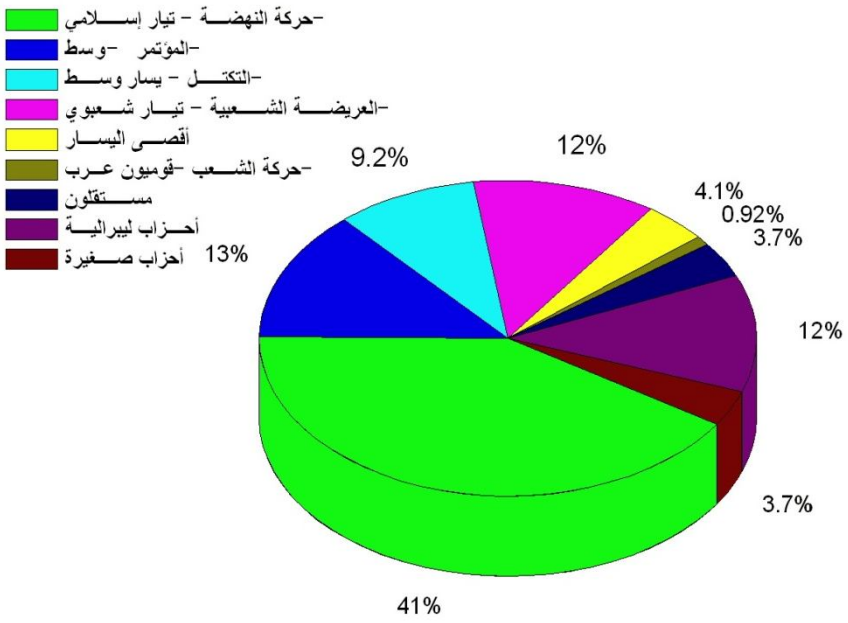

رسم بياني عدد1: التمثيلية الإيديولوجية داخل المجلس الوطني التأسيسي

- غير أن كلفة المقعد الواحد من عدد الأصوات بالنسبة لكل حزب وقائمة كانت متفاوتة جدا. وبالنسبة للخمس القائمات الأولى التي فازت في أغلب الدوائر و تحصلت على مجموع 180 مقعدا من 217 مقعدا تراوحت هذه الكلفة من حوالي 17000 صوت لنواب حركة النهضة إلى حوالي 10000 صوت للحزب الديمقراطي التقدمي.

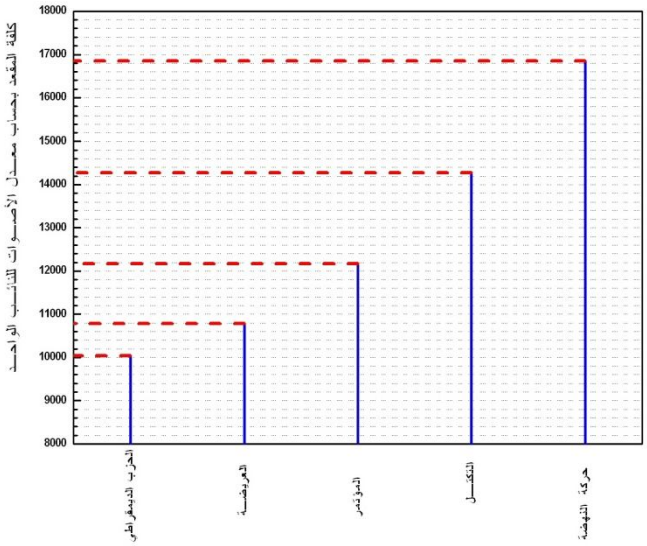

رسم بياني عدد2: كلفة المقعد بحساب معدل الأصوات المتحصل عليها للنائب الواحد من مجموع أصوات الحزب

- في التوزيع الجغرافي للنواب كان هناك تفاوت كبير في عدد الناخبين في الدوائر وأدت طريقة التسجيل التي تتيح الحركة للناخبين لتمركز عدد كبير منهم في المدن الساحلية وحوالي العاصمة بفعل التفاوت التنموي انعكس ذلك على عدد المقترعين للنائب الواحد في كل دائرة .

- بالمقاييس العلمية كان هناك تناسبية جيدة بين نسبة الأصوات المتحصل عليها في الاقتراع ونسبة المقاعد المتحصل عليها في المجلس غير أن عددا كبيرا من الأصوات لم يمثل في المجلس وهذا يعود أساسا إلى العدد الكبير لقائمات المرشحين الذي أدى إلى تشتت كبير لعدد الأصوات إضافة إلى صعوبات الاقتراع التي واجهها عدد كبير من الناخبين بسبب نقص الثقافة الانتخابية وبسبب الأميّة وضعف المستوى التعليمي

- بالرغم من عدم التنصيص على نسبة حسم في أي من المواد القانونية المنظمة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 بلغت نسبة الأصوات التي لم تحصل على ممثلين في المجلس حوالي 20 %.

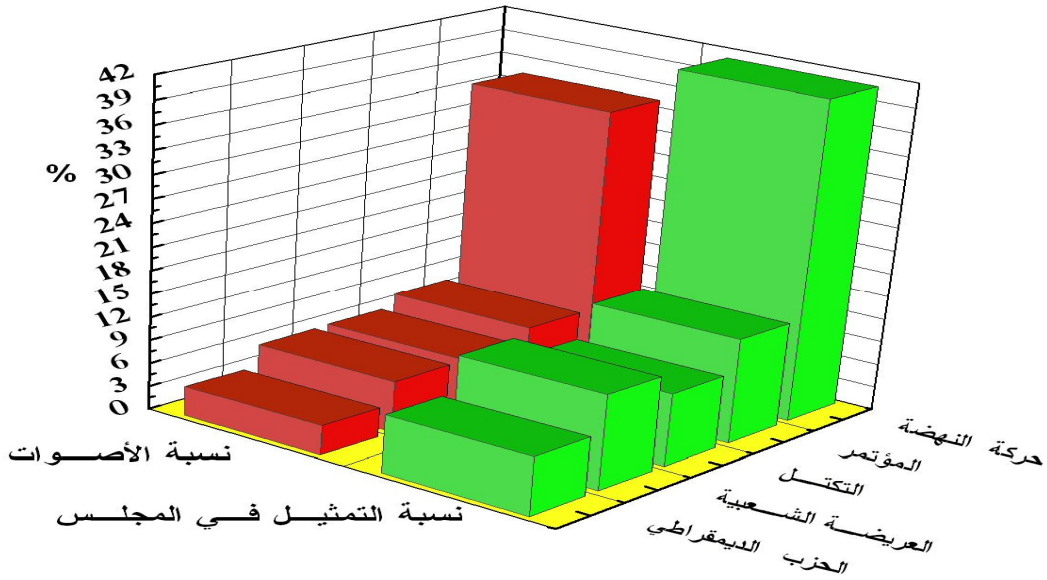

رسم بياني عدد3: مقارنة نسبة الأصوات المتحصل عليها بنسبة التمثيل في المجلس التأسيسي

2-2-2- التمثيل الاجتماعي: النساء والشباب

- المقصود هو انعكاس الخصائص العامة للمجتمع على الهيئة المنتخبة حيث يجب أن تقوم تركيبة الهيئة التشريعية على شاكلة التركيبة الكلية للمجتمع بحيث يتفاعل النواب بطرق تنطبق مع ما يشعر ويفكر ويعمل به عامة الشعب. يجب أن تحتوي الهيئة المنتخبة على ممثلين من كلا الجنسين ومن كافة الأعمار و الفئات الاجتماعية وأن تعكس التوزيع الديني واللغوي والعرقي أو القبلي للمجتمع. إن وجد.

- أدت طريقة الترشيح التي تشترط التناصف إلى تواجد المرأة داخل المجلس التأسيسي غير أن اقتصار التناصف على التناصف العمودي فقط داخل القائمات المرشحة أدى إلى غياب المرأة على ترأس القائمات وبالتالي إلى إضعاف حظوظ تواجدها في المجلس التأسيسي وحيث كان 93 % من رؤساء القائمات رجالا تمكنت نسبة ضعيفة من النساء لم تتجاوز 29.03% من الوصول إلى المجلس في حين تجاوزت نسبة الإناث من السكان 50 % حسب إحصاء سنة 2010.

- كذلك أدى ضعف التواجد الشبابي على رأس القائمات المرشحة إلى ضعف تمثيلية هذه الفئة العمرية داخل المجلس وحيث تجاوز سن أكثر من نصف رؤساء القائمات الـ45 سنة لم تمثل الشريحة العمرية بين18و44 سنة بأكثر من 10% وهي التي تمثل أكثر من 50 % من السكان حسب إحصائيات 2010

2-3- توفير محفزات المصالحة واستقرار الحكومة

- لم يشجع النظام الانتخابي المتبع على التحالفات الحزبية قبل الانتخابات وأدى إلى تقوقع الأحزاب السياسية في محاولة للاستفادة من صيغة أكبر البقايا وقد أدى هذا إلى تشتت العديد من الأصوات ونشوء كثير من الأحزاب والقوائم وكانت نسبة القوائم الائتلافية المرشحة حوالي 2 % فقط لم ينجح منها إلا 5 ممثلين عن ائتلاف القطب الديمقراطي

- من ناحية ثانية أدى عدم حصول أي طرف على أغلبية المقاعد بسبب النظام الانتخابي إلى تحالفات بعد الانتخابات منها التحالف الثلاثي: النهضة والمؤتمر والتكتل الذي يمثل مجموع نوابه حوالي 63.5% من المجلس. وقد شكل هذا التحالف حكومة حزبية ائتلافية كانت مستقرة في الغالب ولم تؤثر بعض التصدعات في حزبي المؤتمر والتكتل من استمرار هذه الحكومة وتمتعها بتأييد أغلب أعضاء المجلس.

- داخل المجلس وفي المهام المتعلقة بكتابة الدستور حافظت أغلب الأحزاب والتيارات على تميزها وظلت الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي محتفظة بكتلها الحزبية كذلك تشكلت كتل معارضة للحكومة داخل المجلس منها الكتلة الديمقراطية وهي تجمع للأحزاب اليسارية والقومية وبعض الليبراليين.

- كما تلاشت أكبر كتلة من المستقلين – العريضة الشعبية- وعديد الأحزاب الصغيرة وافتقد كثير من الناخبين أثر النواب الذين صوتوا لهم بسبب انضمامهم لأحزاب وكتل أخرى كان لها برامج مختلفة قبل الانتخابات وقد دفع هذا الأمر بعودة الآراء التي تقول بعدم جدوى كثرة الأحزاب وتعدد المشارب السياسية في مجتمع فيه الكثير من التجانس العرقي واللغوي والديني.

- ظل الفصل 15 من المرسوم عدد 35 الصادر في 10 ماي 2011 الذي أقصى مسؤولي الحزب المنحل بعد ثورة 14 جانفي 2011 والذي كان يحكم البلاد بقبضة حديدية لمدة تزيد عن الخمسين سنة من الترشح للانتخابات محل جدل داخل وخارج المجلس التأسيسي ومازال الأمر لم يحسم بالرغم من وجود أحزاب لها ممثلين داخل المجلس تنعت أنها من عباءة هذا الحزب ولكن تمثيلها ضعيف جدا

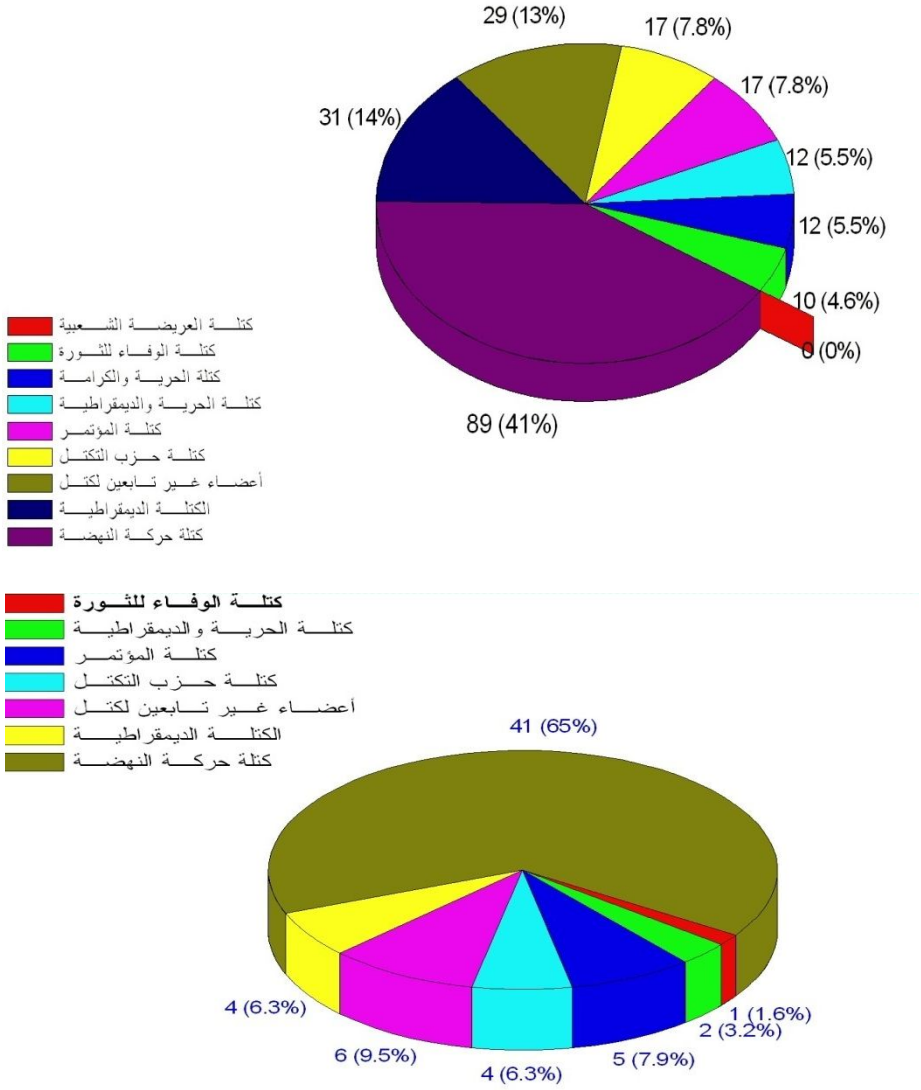

رسم بياني عدد4. توزيع الكتل النيابية داخل المجلس الوطني التأسيسي(في الأعلى) وتوزيع النساء داخل الكتل (في الأسفل)

3- طرق أخرى لاحتساب المقاعد في نظام القائمة النسبية

3-1- طرق أخرى لحساب الحاصل الانتخابي في نظام أكبر البقايا

3-1-1- حاصل دروب -Droop

$$\text{حاصل دروب} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة}}{\text{عدد المقاعد} + 1} + 1$$

مثال : دائرة أريانة

عدد الأصوات الصحيحة = 198988
عدد المقاعد = 8
حاصل دروب = 22110.77

القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد توزيع حسب الحاصل	الباقي	عدد المقاعد توزيع حسب أكبر البقايا	عدد المقاعد
حركة النهضة	71170	3	4840	0	3
حزب المؤتمر	27570	1	5459	0	1
حزب التكتل	17790	0	17790	1	1
القطب الحداثي	13719	0	13719	1	1
الحزب الديمقراطي	9869	0	9869	1	1
الحزب الليبرالي	6621	0	6621	1	1
المجموع	146739	4	58298	4	8
نسبة الأصوات "الضائعة"	%26.25	//////////////////	//////////////////	//////////////////	//////////////////

جدول عدد2 : توزيع المقاعد بدائرة أريانة حسب معادلة حاصل دروب Droop على نتائج التصويت في انتخابات 2011

3-1-2- حاصل امبيريالي-Imperiali -

$$\text{حاصل امبريالي} = \frac{\text{عدد الأصوات الصحيحة}}{\text{عدد المقاعد} + 2}$$

مثال : دائرة أريانة

عدد الأصوات الصحيحة = 198988

عدد المقاعد = 8

حاصل امبيريالي = 19898.80

القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد توزيع حسب الحاصل	الباقي	عدد المقاعد توزيع حسب أكبر البقايا	عدد المقاعد
حركة النهضة	71170	2	11473	1	3
حزب المؤتمر	27570	1	7671	1	2
حزب التكتل	17790	0	17790	1	1
القطب الحداثي	13719	0	13719	1	1
الحزب الديمقراطي	9869	0	9869	1	1
المجموع	140118	3	60522	5	8
نسبة الأصوات "الضائعة"	%29.58	//////////////////	//////////////////	//////////////////	//////////////////

جدول عدد3 : توزيع المقاعد بدائرة أريانة بمعادلة حاصل أمبيريالي Imperialiعلى نتائج التصويت في انتخابات 2011

3-2- طريقة أعلى المتوسطات

3-2-1 – صيغة دي هونت De Hondt

- في هذه الطريقة يقع قسمة أصوات كل قائمة على متوالية الأعداد 1، 2، 3،4 ... ويتم توزيع المقاعد بحسب الترتيب التنازلي لحاصل القسمة كما في المثال التالي :

مثال : دائرة أريانة

عدد المقاعد = 8

القائمة	القسمة على1	القسمة على2	القسمة على3	القسمة على 4	القسمة على 5	ع.مقاعد
حركة النهضة-	71170	35585	23723	17795	14234	5
التكتل	27570	13785	9190	6892,5	5514	2
المؤتمر	17791	8895,5	5930,3	4447,7	3558,2	1
القطب	13717	6858,5	4572,3	3429,2	2743,4	0
الديمقراطي	9869	4934,5	3289,6	2467,2	1973,8	0
الليبرالي	6621	3310,5	2207	1655,2	1324,2	0
ن أ الضائعة	%41.43	//////////	//////////	//////////	//////////	/

جدول عدد4 : توزيع المقاعد بدائرة أريانة بتطبيق صيغة هونت Hondt على نتائج التصويت في انتخابات 2011

- إذا طبقنا هذه الطريقة على نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 في كل الدوائر فإننا نحصل على التوزيع التالي :

القائمة	عدد المقاعد	نسبة التمثيل %
حركة النهضة	151	69.58
حزب المؤتمر	21	9.67
العريضة الشعبية	18	8.29
حزب التكتل	13	5.99
حزب المبادرة	8	3.68
الحزب الديمقراطي التقدمي	2	0.92
الاتحاد الوطني الحر	1	0.46
القطب الديمقراطي الحداثي	1	0.46
المستقل	1	0.46
أمل	1	0.46
المجموع	217	100

جدول عدد5 : توزيع المقاعد بتطبيق صيغة دي هونت De Hondt في كل الدوائر في انتخابات 2011

2-2-3 - صيغة سانت لاغ Sainte Laguë

- في هذه الطريقة يقع قسمة أصوات كل قائمة على متوالية الأعداد الفردية 1، 3، 5،7 ... ويتم توزيع المقاعد بحسب الترتيب التنازلي لحاصل القسمة كما في المثال التالي :

مثال : دائرة أريانة

عدد المقاعد = 8

القائمة	القسمة على1	القسمة على3	القسمة على5	القسمة على 7	عدد المقاعد
حركة النهضة	71170	23723،	14234	10167,1	4
التكتل	27570	9190	5514	3938	1
المؤتمر	17791	5930	3558	2541	1
القطب	13717	4572	2743	1959	1
الديمقراطي	9869	3287	1973	1409	1
الليبرالي	6621	2207	1324	945	0
نسبة الأصوات "الضائعة"	%29.58	//////////////////	//////////////////	//////////////////	//////////////////

جدول عدد4 : توزيع المقاعد بدائرة أريانة بتطبيق سانت لاغ Saint Laguë على نتائج التصويت في انتخابات 2011

- إذا طبقنا هذه الطريقة على نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 في كل الدوائر فإننا نحصل على التوزيع التالي :

القائمة	عدد المقاعد	نسبة التمثيل %
حركة النهضة	125	57.60
حزب المؤتمر	28	12.90
العريضة الشعبية	22	10.13
حزب التكتل	17	7.83
الحزب الديمقراطي التقدمي	8	3.68
حزب المبادرة	5	2.30
القطب الديمقراطي الحداثي	3	1.38
حزب آفاق تونس	2	0.92
الاتحاد الوطني الحر	1	0.46
صوت المستقل	1	0.46
المستقل	1	0.46
أمل	1	0.46
حركة الشعب	1	0.46
البديل الثوري	1	0.46
قائمة من أجل جبهة وطنية	1	0.46
المجموع	217	100

جدول عدد5 : توزيع المقاعد بتطبيق صيغة سانت لاغ Saint Laguë في كل الدوائر في انتخابات 2011

4- دراسة مقارنة لمختلف الصيغ

4-1- مقارنة طردية الصيغ: المحافظة على ترتيب القائمات على أساس التصويت

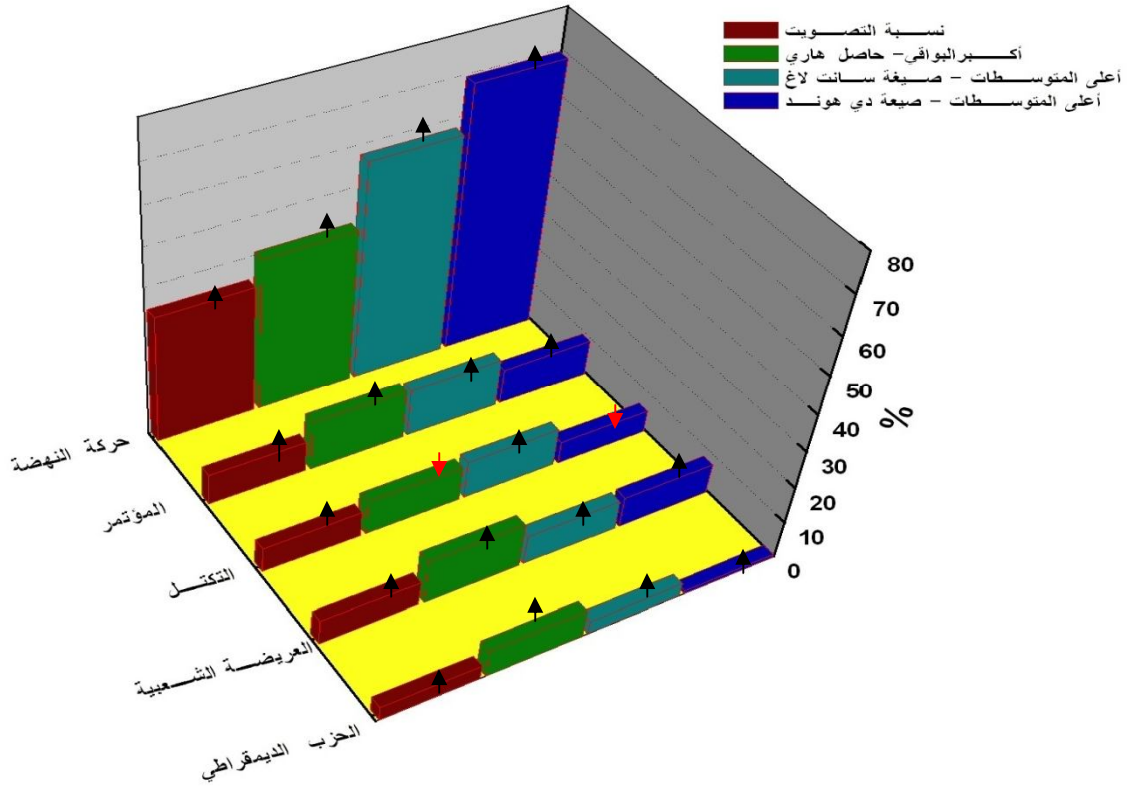

رسم بياني عدد5 : مقارنة ترتيب القائمات ضمن ثلاث صيغ في نظام القائمة النسبية من خلال نتائج انتخابات 2011

- أدت تطبيقات صيغة أكبر البقايا باستعمال حاصل هاري وصيغة أعلى المتوسطات باستعمال معادلة دي هونت إلى انتكاسة طردية في حالة قائمة العريضة الشعبية و قائمة حزب التكتل حيث حصلت القائمة الأقل تصويتا على مقاعد أكثر من القائمة المتحصلة على العدد الأكبر من الأصوات
- على العكس من ذلك أدى استعمال صيغة أعلى المتوسطات باستعمال معادلة سانت لاغ إلى المحافظة على ترتيب القائمات على أساس التصويت وظهر توزيع نسب المقاعد في الرسم البياني عدد 5 في شكل سلّم تصاعدي موازي لسلّم نسب التصويت في الحالات الخمس موضوع الرسم.

4-2- مقارنة تناسبية الصيغ ونسبة الأصوات الضائعة

- أدى تطبيق طريقة أكبر البواقي إلى تناسبية جيدة بين نسب الأصوات المتحصل عليها ونسبة التمثيل في المجلس التأسيسي غير أنه لم يحافظ على تطابق الترتيب بين الأحزاب الكبيرة بدقة وفي المقابل أعطى للأحزاب الصغيرة والمستقلين قدرا جيدا من التمثيل يكاد يكون مطابقا لنسبة التصويت التي تحصلوا عليه وبالمقارنة مع بقية الطرق المستعملة في نظام القائمة النسبية لا يؤدي هذا النظام بصيغه المختلفة (حاصل هاري وحاصل دروب وحاصل امبيريالي) إلى ضياع نسبة كبيرة من الأصوات .

- أدى تطبيق طريقة أعلى المتوسطات بصيغة سانت لاغ إلى تناسبية جيدة بالنسبة للقائمات الحزبية الكبيرة وحافظ على ترتيبها وأعطى قدرا ضئيلا من التمثيلية للأحزاب الصغيرة والمستقلين وبالمقارنة مع معادلة دي هونت لا يؤدى تطبيق هذه الصيغة إلى ضياع عدد كبير من الأصوات

- أدى تطبيق طريقة أعلى المتوسطات باستعمال صيغة دي هونت إلى تناسبية ضعيفة برزت من خلال حصول الحزب الأول في التصويت (34% من مجموع أصوات الناخبين) على ضعف هذه النسبة من مقاعد المجلس المنتخب وتقريبا تلاشى وجود الأحزاب الصغيرة والمستقلين وأدى تطبيق هذه الصيغة إلى ضياع أكبر نسبة من الأصوات بالمقارنة مع بقية الصيغ.

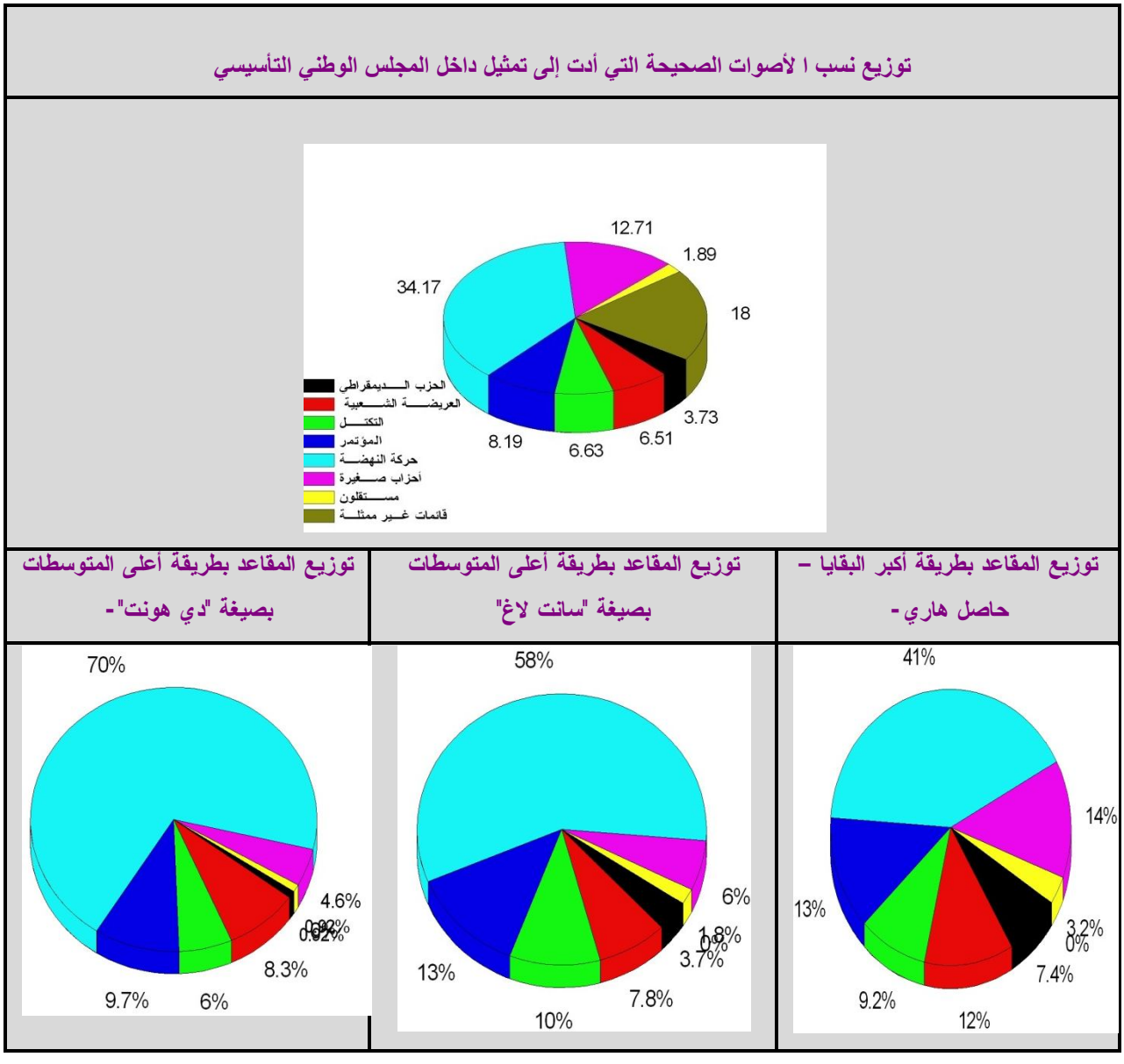

رسم بياني عدد 6. مقارنة نسبة الأصوات مع نسبة التمثيل في مختلف الصيغ ضمن نظام القائمة النسبية

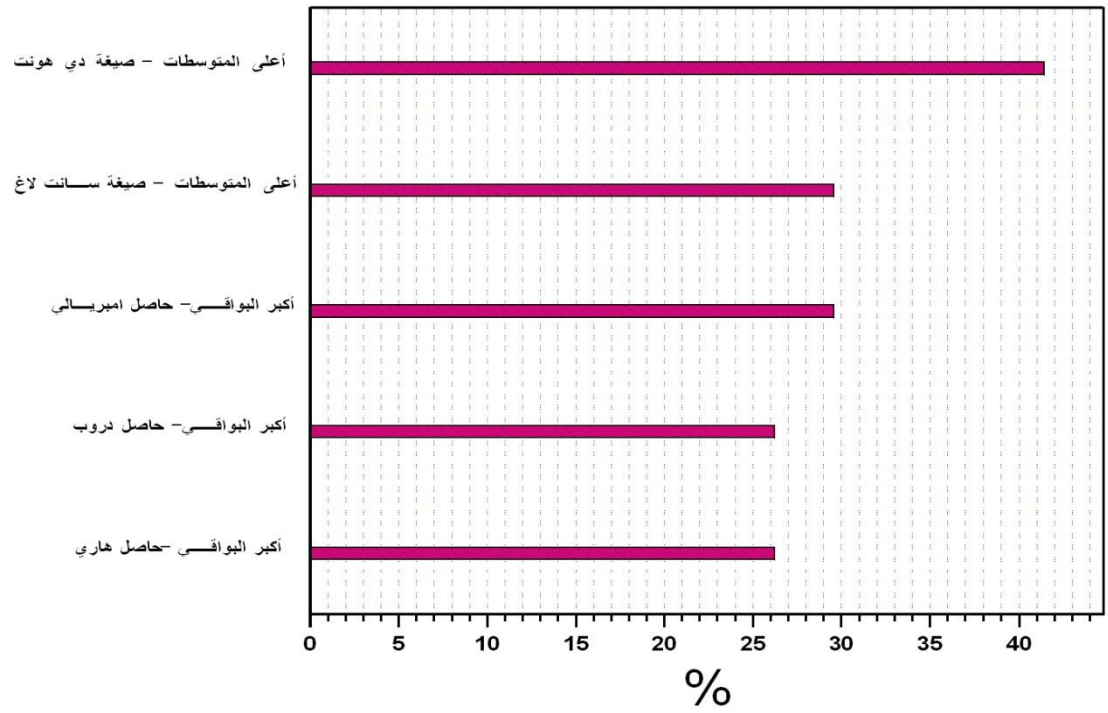

رسم بياني عدد 7. مقارنة نسبة الأصوات الضائعة بتطبيق مختلف الصيغ ضمن نظام القائمة النسبية على نتائج دائرة أريانة

5- خاتمة واستنتاجات

1- لم يشجع النظام الانتخابي المتبع في انتخابات المجلس التأسيسي في تونس سنة 2011 -أي نظام القائمة النسبية المغلقة بصيغة أكبر البقايا- على التحالفات الحزبية قبل الانتخابات وأدى إلى تقوقع الأحزاب السياسية في محاولة للاستفادة من صيغة أكبر البقايا وقد أدى هذا إلى تشتت العديد من الأصوات ونشوء كثير من الأحزاب والقوائم وكانت نسبة القوائم الائتلافية المرشحة حوالي 2 % فقط لم ينجح منها إلا 5 ممثلين عن ائتلاف القطب الديمقراطي

2- أدى هذا النظام إلى تنوع كبير في الهيئة المنتخبة وهي المجلس الوطني التأسيسي من حيث التوزيع الإيديولوجي والحزبي حيث تمكن 18 حزبا وائتلافا من الحصول على مقاعد وتمكنت 9 قائمات مستقلة من الحصول على مقاعد هي أيضا وهو تنوع إيديولوجي لم تشهده أي من المجالس السابقة في تاريخ تونس الحديث

3- غير أن كلفة المقعد الواحد من عدد الأصوات بالنسبة لكل حزب وقائمة كانت متفاوتة جدا. وبالنسبة للخمس القائمات الأولى التي فازت في أغلب الدوائر و تحصلت على مجموع 180 مقعدا من 217 مقعدا تراوحت هذه الكلفة من حوالي 17000 صوت لنواب حركة النهضة إلى حوالي 10000 صوت للحزب الديمقراطي التقدمي

4- من ناحية ثانية أدى عدم حصول أي طرف على أغلبية المقاعد بسبب النظام الانتخابي إلى تحالفات بعد الانتخابات منها التحالف الثلاثي: النهضة والمؤتمر والتكتل الذي يمثل مجموع نوابه حوالي 63.5% من المجلس. وقد شكل هذا التحالف حكومة حزبية ائتلافية كانت مستقرة في الغالب ولم تؤثر بعض التصدعات في حزبي المؤتمر والتكتل من استمرار هذه الحكومة وتمتعها بتأييد أغلب أعضاء المجلس.

5- أدت طريقة الترشيح التي تشترط التناصف إلى تواجد المرأة داخل المجلس التأسيسي غير أن اقتصار التناصف على التناصف العمودي فقط داخل القائمات المرشحة أدى إلى غياب المرأة على ترأس القائمات وبالتالي إلى إضعاف حظوظ تواجدها في المجلس

التأسيسي وحيث كان 93 % من رؤساء القائمات رجالا تمكنت نسبة ضعيفة من النساء لم تتجاوز 29.03% من الوصول إلى المجلس في حين تجاوزت نسبة الإناث من السكان 50 % حسب إحصاء سنة 2010.

6- كذلك أدى ضعف التواجد الشبابي على رأس القائمات المرشحة إلى ضعف تمثيلية هذه الفئة العمرية داخل المجلس وحيث تجاوز سن أكثر من نصف رؤساء القائمات الـــ45 سنة لم تمثل الشريحة العمرية بين18و44 سنة بأكثر من 10% وهي التي تمثل أكثر من 50 % من السكان حسب إحصائيات 2010

7- في التوزيع الجغرافي للنواب كان هناك تفاوت كبير في عدد الناخبين في الدوائر وأدت طريقة التسجيل التي تتيح الحركة للناخبين لتمركز عدد كبير منهم في المدن الساحلية وحوالي العاصمة بفعل التفاوت التنموي انعكس ذلك على عدد المقترعين للنائب الواحد في كل دائرة .

8- داخل المجلس وفي المهام المتعلقة بكتابة الدستور حافظت أغلب الأحزاب والتيارات على تميزها وظلت الأحزاب المشكلة للتحالف الحكومي محتفظة بكتلها الحزبية كذلك تشكلت كتل معارضة للحكومة داخل المجلس منها الكتلة الديمقراطية وهي تجمع للأحزاب اليسارية والقومية وبعض الليبراليين.

9- كما تلاشت أكبر كتلة من المستقلين – العريضة الشعبية- وعديد الأحزاب الصغيرة وافتقد كثير من الناخبين أثر النواب الذين صوتوا لهم بسبب انضمامهم لأحزاب وكتل أخرى كان لها برامج مختلفة قبل الانتخابات وقد دفع هذا الأمر بعودة الآراء التي تقول بعدم جدوى كثرة الأحزاب وتعدد المشارب السياسية في مجتمع فيه الكثير من التجانس العرقي واللغوي والديني.

10- ظل الفصل 15 من المرسوم عدد 35 الصادر في 10 ماي 2011 الذي أقصى مسؤولي الحزب المنحل بعد ثورة 14 جانفي 2011 والذي كان يحكم البلاد بقبضة حديدية لمدة تزيد عن الخمسين سنة من الترشح للانتخابات محل جدل داخل وخارج المجلس التأسيسي ومازال الأمر لم يحسم بالرغم من وجود أحزاب لها ممثلين داخل المجلس تنعت أنها من عباءة هذا الحزب ولكن تمثيلها ضعيف جدا

11- بالمقاييس العلمية كان هناك تناسبية جيدة بين نسبة الأصوات المتحصل عليها في الاقتراع ونسبة المقاعد المتحصل عليها في المجلس غير أن عددا من الأصوات لم يمثل في المجلس وهذا يعود أساسا إلى العدد الكبير لقائمات المرشحين الذي أدى إلى تشتت كبير لعدد الأصوات إضافة إلى صعوبات الاقتراع التي واجهها عدد كبير من الناخبين بسبب نقص الثقافة الانتخابية وبسبب الأميّة وضعف المستوى التعليمي

12- بالرغم من عدم التنصيص على نسبة حسم في أي من المواد القانونية المنظمة لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011 بلغت نسبة الأصوات التي لم تحصل على ممثلين في المجلس حوالي 20 %.

13- أدى تطبيق طريقة أكبر البواقي إلى تناسبية جيدة بين نسب الأصوات المتحصل عليها ونسبة التمثيل في المجلس التأسيسي غير أنه لم يحافظ على تطابق الترتيب بين الأحزاب الكبيرة بدقة وفي المقابل أعطى للأحزاب الصغيرة والمستقلين قدرا جيدا من التمثيل يكاد يكون مطابقا لنسبة التصويت التي تحصلوا عليه وبالمقارنة مع بقية الطرق المستعملة في نظام القائمة النسبية لا يؤدي هذا النظام بصيغه المختلفة (حاصل هاري وحاصل دروب وحاصل امبيريالي) إلى ضياع نسبة كبيرة من الأصوات .

14- أدى التطبيق الافتراضي لطريقة أعلى المتوسطات بصيغة سانت لاغ على نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي إلى تناسبية جيدة بالنسبة للقائمات الحزبية الكبيرة وحافظ على ترتيبها وأعطى قدرا ضئيلا من التمثيلية للأحزاب الصغيرة والمستقلين وبالمقارنة مع معادلة دي هونت لا يؤدى تطبيق هذه الصيغة إلى ضياع عدد كبير من الأصوات

15- أدى التطبيق الافتراضي لطريقة أعلى المتوسطات بصيغة دي هونت على نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي إلى تناسبية ضعيفة برزت من خلال حصول الحزب الأول في التصويت (34% من مجموع أصوات الناخبين) على ضعف هذه النسبة من مقاعد المجلس المنتخب وبالمقابل تلاشى وجود الأحزاب الصغيرة والمستقلين وأدى تطبيق هذه الصيغة إلى ضياع أكبر نسبة من الأصوات بالمقارنة مع بقية الصيغ